

كما نصت على انه « لكي يتم تحقيق علاقة من السلام تمشيا مع روح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة فان اجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة من جيرانها استعدادا للتفاوض على الامن والسلام معها هو امر ضروري لتنفيذ كل احكام ومبادئ القرارين رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وفي هذا النص امران يلفتان النظر .

الاول انه يتبنى التفسير الامريكى - الاسرائيلى للقرار ٢٤٢ وقرينه القرار ٣٣٨ من حيث اعتباره المفاوضات المباشرة هي الوسيلة للاتفاق على اسس السلام ، ومن حيث دعوته الى عقد اتفاقات منفردة بين اسرائيل « واية دولة من جاراتها » .

والثاني انه يتجاهل تجاهلا مطلقا قرارات الامم المتحدة الاخرى التي اتت قبل ويعد القرارين المذكورين ، ولا يشير اليها لا من قريب ولا من بعيد . ومن بينها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٢٢٣٦ الذي توج من وجهة نظر الشرعية الدولية ، المكاسب التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على ارض الواقع .

ويتجاهل التفسير العربي للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بما في ذلك التفسير المصري الذي ظل قائما حتى يوم اعلان مبادرة الرئيس السادات ، والتفسير السوري الذي ما يزال قائما الى اليوم ، والذي اقترن كوثيقة رسمية بالقبول السوري للقرارين .

والاهم من ذلك كله ان المقدمة قد نصت على « انه يمكن للطرفين المعنيين بموجب شروط معاهدات السلام ان يتفقا على اساس تبادلي على ترتيبات امن خاصة مثل : . . . الخ . . . » .

وفي هذا النص انفتح الطريق امام الخروج حتى عن التفسير الامريكى - الاسرائيلى لقرارات الامم المتحدة ، حين لا يكفي ذلك التفسير ذاته لاستيعاب التنازلات التي مضى اليها الرئيس السادات ، وهو ما قد تم بالفعل .

ماذا عن الضفة والقطاع ؟

ويعد المقدمة تأتي فقرات وينود الاتفاقية - الاطار . ويأتي تحت عنوان : الضفة الغربية وقطاع غزة ما يلي :

« اولا - على مصر واسرائيل والاردن وممثلي الشعب الفلسطيني ان يشاركوا في التفاوض على قضية تسوية المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة يجب ان تسير في ثلاث مراحل » .

واذن ، فان النص قد حصر منذ البداية المشكلة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي هذا تناقض حتى مع النص الهزيل الذي جاء في القرار ٢٤٢ ، وفيه الغناء كامل للنصوص اللاحقة التي اعتبرت قضية فلسطين جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، وفيه تجاوز لكل القرارات والمواثيق العربية ، وتنازل حتى عن مطالب الحد الأدنى لدى اكثر الاستسلاميين العرب استسلاما .

وفي التفاصيل تنص الفقرة «أ» على انه « سيتم سحب الحكم العسكري الاسرائيلى وادارته المدنية حالما يقوم السكان في المنطقتين بانتخاب سلطة مسؤولة انتخابا حرا للحلول